ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

تركيا والخيارات الصعبة في سوريا

سركيس أبوزيد

قرار الإنسحاب الأمريكي من سوريا أطلق سباقا وتنافسا كبيرا على ملء الفراغ في شرق الفرات بين اللاعبين على الساحة السورية، وأعاد الى طاولة المفاوضات مشروعا تركيا عمره أربع سنوات لإقامة منطقة آمنة في الشريط الحدودي المحاذي لتركيا، فالمنطقة الآمنة أو العازلة التي يطمح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى إقامتها شمال شرقي سوريا على غرار المنطقة منزوعة السلاح في محافظة إدلب، والتي كان الرئيس الأميركي دونالد ترامب اقترح إقامتها، وسارع أردوغان الى تلقف هذا العرض معلنا أن قواته ستتولى إقامة هذه المنطقة بين الحدود التركية ومواقع "وحدات حماية الشعب" الكردية التي تدعمها واشنطن، وتقتضي الخطة التركية بأن يمتد عمق الشريط الأمني الى ٣٢ كلم، بطول ٤٦٠ كلم من جرابلس الى كردستان العراق.

في المقابل سارعت موسكو الى رفض هذا الإقتراح وأعلن وزير خارجيتها سيرغي لافروف أن الحل الوحيد والأمثل هو نقل هذه المناطق الى سيطرة الحكومة السورية. لكن، الخطة الروسية لا تنسجم مع الخطة الأميركية لأن موسكو تدفع في اتجاه إغلاق ملف إدلب أولا، وفي اتجاه عودة دمشق الى الحدود مع تركيا، وقيام حوار بين دمشق والأكراد الذين قدموا الى موسكو خريطة طريق تتضمن مطالبتهم بـ"إعتراف دمشق بالإدارة الذاتية" شمال شرقي البلاد ودستور جديد يضمن المشاركة في الثروات الطبيعية وإلغاء الإجراءات التمييزية مقابل إعترافهم بالرئيس بشار الأسد ومركزية الدولة وحدودها وعلمها وجيشها.

عودة مشروع "المنطقة الآمنة" الى الواجهة، أطلق مفاوضات أميركية ـ تركية من جهة، وروسية ـ تركية من جهة ثانية، وبين الأكراد ودمشق وموسكو من جهة ثالثة، للوصول إلى ترتيبات عسكرية وإدارية شمال شرقي سوريا، والتي تمحورت حول:

ـ عمق المنطقة، أنقرة تريدها بعمق ٣٢ كيلومترا أكثر مما سمح به "إتفاق أضنة" بين دمشق وأنقرة في العام ١٩٩٨، وبموجبها تسمح لتركيا دخول الأراضي السورية عند حدوث أمور سلبية تهدد أمن تركيا. وهذا ما أشار إليه الرئيس التركي، مؤخرا، إلى أن "ما يجري في حدودنا مع سوريا وراءه حسابات تتعلق بتركيا وليس بسوريا".

واشنطن وافقت مبدئيا على ١٠ كيلومترات، وموسكو إقترحت أن يكون العمق بين ٥ و ١٠ كيلومترات وأن تكون "منطقة عازلة" من دون حظر جوي، فيما طالب الأكراد بـ"حظر جوي" وبأن تكون المنطقة في الطرف التركي من الحدود وتحت إشراف الأمم المتحدة.

ـ وجود الجيش السوري: ترفض أنقرة أي وجود للقوات السورية وتقترح إنتشار قوات "بيشمركة" من كردستان العراق، فيما تتمسك موسكو بعودة كاملة لسلطة الحكومة على هذه المناطق. أما الأكراد فاقترحوا انتشار الجيش السوري على الحدود وتعاونا مشتركا ضد أنقرة. بالإضافة إلى بـ"الإدارة الذاتية" وشراكة في الثروات الطبيعية وبرنامج لإدماج "الوحدات" و"قوات سوريا الديمقراطية"" في الجيش الوطني.

ـ مصير الأكراد: ترامب طالب أردوغان بضمان حماية الأكراد بعد إنسحاب أميركا، فيما يعتبر أردوغان أن "وحدات حماية الشعب" لا تمثل كل الأكراد. أما موسكو، فتتمسك بالوصول إلى ترتيبات تتضمن مصالح وحماية الطرفين: تركيا والأكراد.

في الواقع هناك صعوبة في إقامة "منطقة آمنة" فليس الأمر سهلاً كما تتصوره تركيا وذلك لعدة أسباب:

ـ يجب إقناع روسيا وإيران والولايات المتحدة والكثير من أعضاء المجتمع الدولي بذلك، خصوصا أنه ليس لدى تركيا الوسائل لإقناع "قسد" " بالإنسحاب سلميا من مناطقهم.

ـ لن تكون هناك منطقة آمنة إلا باتفاق أميركي ـ روسي، وهذا متعذر بسبب غياب أي مؤشرات الى تفاهم بين الدولتين، فكل واحدة منهما تريد تركيا شريكة لها، وبشروطها.

ـ لن تكون هناك "منطقة آمنة" لأن الأكراد يرفضونها ويطالبون بمنطقة حدودية عازلة يشرف عليها الأميركيون أو قوات فصل تابعة للأمم المتحدة، ولأن هذا الإقتراح يبقي حلمهم بـ"دولة " أو كيان خاص بهم، إلا أنه يتطلب إستعدادا غير متوفر لدى المجتمع الدولي لتخصيص جنود وأموال ومعدات على طول ٤٦٠ كيلومترا الى أمد غير محدد.

ولكن، وفي وقت يتم التفاوض في شأن "المنطقة الآمنة"، فاجأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أردوغان في لقائهما الأخير بتقديمه عرضا بديلا عن "المنطقة الآمنة"، وهو تفعيل "إتفاقية أضنة" الموقعة بين تركيا وسوريا في العام ١٩٩٨، بما يعطي أنقرة الحق بملاحقة "حزب العمال الكردستاني" لعمق ٥ كيلومترات شمال سوريا، ويوفر تغطية قانونية لوجودها الذي تعتبره دمشق غير شرعي ومنتهكا للسيادة، كما أنه يوجب على طرفي الإتفاق إنهاء القطيعة بينهما والعمل معا وعدم قصر تواصلهما على القنوات السرية.

ولكن هناك عدة إشكاليات تواجه تنفيذ "إتفاقية أضنة":

ـ الإتفاقية لن تقدم ولن تؤخر لأن مداها محدود وتطبيقها العملي يتطلب من الجانبين فتح ملفات عديدة وذلك لن يكون بالسهل.

ـ تركيا تفضل إقامة "منطقة آمنة" في الشمال السوري كحل أفضل من إعادة تفعيل اتفاق أضنة، خاصة أن أنقرة تعتبر هذا الاتفاق القديم مع سوريا خارج إطار المفاوضات بين روسيا وتركيا.

ـ إشتراط النظام السوري لإحياء "إتفاقية أضنة" سحب تركيا قواتها من شمال غرب سوريا، وتوقفها عن دعم مقاتلي المعارضة.

ـ الإتفاقية تكفل بقاء روسيا وحيدة في المشهد السوري بعيدا عن أي شريك دولي أو إقليمي، وتعطيها أولوية الهيمنة على مآلات ملء الفراغ الأميركي شرق البلاد، إضافة إلى تقويض أهداف أنقرة في إنشاء منطقة آمنة على الحدود مع سوريا. كما أن مصير شرق الفرات سيكون مرتبطا بمصير إدلب والإتفاق بين روسيا وتركيا، ما يفتح الباب لمقايضة بين شمال شرقي سوريا وشمالها الغربي.

طرح روسيا لـ"إتفاقية أضنة" هو محاولة لمحاصرة المشروع التركي التوسعي في سوريا. وفي حال تطبيقها، تكون موسكو قد فرضت الأمر الواقع على تركيا وأميركا وحلت أزمة عالقة برضى تركي، عبر إبعاد أنقرة عن هدفها في إنشاء "منطقة آمنة"، وفتح المجال أمامها عبر "إتفاقية أضنة" من أجل التدخل في أي وقت تواجه فيه تهديدا لأمنها القومي عبر الحدود مع ضمان عودة قواتها إلى مواقعها داخل الأراضي التركية.

في المقابل، يتردد، وفي إطار المقايضة، واستنادا إلى موافقة أميركية مسبقة، أن الحدود التركية ـ السورية ستكون آمنة كما يرغب أردوغان الذي سيُعطى على الأقل حق الإشراف الدائم والتفتيش وفق الحاجة للحفاظ على صفة الأمان تلك. لكن المكسب الأردوغاني الأدنى من مستوى الهيمنة سيرتّب على الزعيم التركي أن يقبل بحكم ذاتي كردي في شرق الفرات وبعيدا من الحدود، يكرر في سوريا تجربة الحكم الذاتي العراقي الممنوع من صيغة الدولة بل حتى صيغة الكانتون.

من الواضح أن لقاءات الثلاثي الروسي ـ التركي ـ الإيراني تنتقل من التحكّم بمسار الأحداث في مناطق محددة، إلى تطبيق مقايضات على مساحات أكبر في سوريا وفي العراق، وسيكون التطبيق الأبرز في شمال سوريا بما في ذلك "المنطقة الآمنة" والحكم الذاتي الكردي وإعطاء إدلب إلى النظام بعد تطهيرها من "النصرة".

واجتماع زعماء روسيا وتركيا وإيران في قمة سوتشي مؤخراً تناول التسوية السورية، حيث تصدرت أجندتها الوضع في إدلب وتداعيات قرار الانسحاب الأمريكي من سوريا، وإطلاق عمل اللجنة الدستورية السورية، حيث اتهم روحاني الولايات المتحدة بمواصلة "دعم الإرهابيين في العراق وسوريا"، وأبدى استعداد إيران وبمساعدة روسيا للتوسط بين أنقرة ودمشق.

ولفت إلى أنه على الأميركيين أن يعلموا أن الكرد جزء من الشعب السوري، وإلى ضرورة الاهتمام بالكرد السوريين لإعادتهم إلى الدولة، منوهاً إلى أن دور الولايات المتحدة لم يكن يوماً إيجابياً "وعليها أن تدرك أن الطريق الذي اختارته لدخول المنطقة خاطئ".

وأضاف أن الأراضي السورية كافة يجب أن تكون تحت سيطرة الحكومة الشرعية سواء في إدلب أو مناطق شرق الفرات، وشدد على ضرورة وجود الجيش السوري على الحدود السورية ـ التركية.

كما أكد بوتين أن الأراضي السورية كافة يجب أن تكون تحت سيطرة الحكومة الشرعية سواء في إدلب أو مناطق شرق الفرات. في نفس الوقت أعربت موسكو عن "تفهم" لوجود مصالح أمنية تركية في الشمال السوري تتعلق بمكافحة الإرهاب، مشددة على ضرورة أن تحترم أنقرة وحدة الأراضي السورية وألا تكون لها أي أطماع إقليمية هناك. لكن السؤال هنا، بين "المنطقة الآمنة" و"إتفاقية أضنة" ماذا تختار تركيا؟! أو ماذا سيُفرض عليها أن تختار؟!

سورية وتحدي المقاومة الاقتصادية

غالب قنديل

ليس الحصار حدثا جديدا على السوريين الذين اختبروا في الثمانينات قسوته ونتائجه التي تعرفها اجيال كثيرة بينما هي مجهولة عند جيل الشباب فسورية دائما كانت هدفا للضغوط والمؤامرات الاستعمارية بسبب مكانتها ودورها القومي التحرري في المنطقة وموجة الحصار السابقة الأقرب كانت في زمن التوازن الدولي ثنائي القطبية وفي مناخ عربي أقل تورطا بالانحياز إلى المشيئة الأميركية التي دعمت العدوان على سورية في تلك الفترة واحتضنت عصابات التطرف وعملياتها التخريبية الإرهابية من جماعة الأخوان التي مولتها السعودية وأقيمت لها المعسكرات في الأردن بإشراف ولي العهد الأمير حسن آنذاك بينما كان النظام التركي القائم حينها أقل قدرة على العدوان ومنشغلا بظروفه الداخلية المضطربة رغم الأطماع التقليدية والعداء التاريخي.

في تلك المرحلة قاومت سورية الحصار بالاعتماد على نفسها وبإمكاناتها الذاتية بتماسك وطني كبير حققته المنظمات الشعبية النشطة من الاتحادات الشبابية والطلابية والنسائية والمهنية التي قامت بجهد نوعي وهام في معركة الوعي لتعبئة الشعب بإرادة الصمود وكانت للقطاع العام السوري حصة ضخمة من توفير مستلزمات الصمود الشعبي كما هي الحال منذ اندلاع العدوان الاستعماري قبل تسع سنوات فهذا القطاع العام المنتج كان ولا يزال من اهم عناصر الصمود السوري ومن علاماته الفارقة وبالمقارنة طبعا لم تكن حرب الإرهاب السابقة في حجم ما شهدناه من تدمير وخراب استهدف الموارد الاقتصادية الزراعية والنفطية والصناعية في الحرب العدوانية الراهنة.

لكن أثمن دروس تلك التجربة ان الإرادة الوطنية الصلبة والتضامن الوطني في مقاومة الحصاروالاعتماد الممكن على دعم الحلفاء مكنا سورية من التغلب على الحصار وإسقاطه وقد كان الحلفاء حينها يجتازون ظروفا صعبة وكانوا أقل قدرة من الظرف الحاضر على المبادرة فقد كانت إيران في مواجهة حرب ضارية داهمت ثورتها من أول الطريق بينما شرع الاتحاد السوفيتي يعيش في الفترة نفسها عوارض الوهن

وتراجع نزعته الهجومية المبادرة عالميا وكانت الصين قد باشرت بناء قوتها الذاتية منكفئة عن الانخراط في صراعات خارج الحدود.

بالمقارنة مع تلك الظروف طبعا باتت قدرات الحلفاء أعلى وأيسر لكن يمكن القول إن الحصار الحالي أشرس والعدو الإمبريالي أشد صلافة وعدوانية وكذلك درجة الانخراط التركي ومستوى احتشاد الحكومات العربية العميلة في حلف العدوان على سورية اكبر مما سبق وهذا ما يجعل الاعتماد الرئيسي على صلابة إرادة المقاومة السورية والتعويل قبل أي شيء على النجاح في حشد وتعبئة الطاقات الشعبية تحت شعار المقاومة والصمود لانتزاع النصر.

إن الانتصارات الباهرة التي حققها الجيش العربي السوري وحلفاؤه حررت قسما كبيرا من الأراضي السورية ورسخت معادلات جديدة ونوعية لاسيما بردع العدو الصهيوني والتصدي لعدوانه المفتوح منذ اندلاع الحرب الاستعمارية بواسطة العصابات الإرهابية العميلة التي تكشفت في نسيجها الأصابع الصهيونية بدون أي التباس.

لكن المهمة لم تنجز بعد فما تزال مناطق وموارد نفطية ومائية وزراعية سورية عديدة خارج سيطرة الدولة الوطنية وجيشها الذي يعتبر نموذجا خارقا للقوة والبسالة بعد كل ما واجهه وتصدى له خلال هذه السنوات وتحمل اكلافا هائلة وكبيرة من أرواح ضباطه وجنوده البواسل وقادته الكبار وهو ما يزال محتضنا بإجماع شعبي ومرفودا بتضحيات شعبية جزيلة وهائلة لكن سيكون التتويج لكل ذلك بالصبر الاستراتيجي وبالثبات في المقاومة الاقتصادية للحصار والضغوط وترسيخ نهج الاكتفاء الذاتي.

إن انفراج الحياة اليومية في جميع المناطق المحررة مثل فرصة لعودة دورة الإنتاج ولاسترداد الموارد جزئيا لكنه من الخطير التصور ان الحرب قد انتهت بالفعل وان الانتصار قد تم وهذا ما يقتضي جهدا تعبويا وإعلاميا يوضح ان المعركة مستمرة والمقاومة مستحقة من اجل استكمال التحرير والنصر النهائي بالتخلص من الاحتلال التركي والأميركي والغربي واستعادة السيادة الوطنية على كل حبة تراب.

هنا ينبغي تركيز جهد كبير في معركة الوعي لترسيخ نظرة موضوعية تدعم نهج القيادة والدولة الوطنية في إدارة معارك صعبة اقتصادية وسياسية وعسكرية لتحقيق الهدف الأسمى لجميع السوريين وهو ما يتطلب خطابا إعلاميا خاصا وحملات تعبئة شعبية تدعى إليها جميع الأطر الشعبية الوطنية فقد اظهرت ترددات الازمة التي عكستها عمليات اعتراض الأسطول الأميركي والطلبات الأميركية من حكومات حوض المتوسط بما فيها مصر لعرقلة سير بواخر تنقل البضائع إلى شواطيء سورية خطأ إخفاء الوقائع عن الناس واكدت اهمية مصارحتهم ومشاركتهم في المسؤولية عن مقاومة الحصار بتكييف عاداتهم واولوياتهم واعتبار ذلك جزءا من عملية الصمود في الدفاع عن الوطن وضرورة الاستعداد لخوض المعارك الباقية الفاصلة لخلاص سورية.

لاشك في اهمية الإصرار على تطوير الأداء العام للدولة ومؤسساتها وخصوصا في التصدي للحصار ولما يولده من ازمات بنهج استباقي حصيف ومن وجوه الانحراف والخطأ منطق التعامل مع أعراض المعاناة الشعبية وكأن الأمور عادت كما كانت قبل العدوان ومن أفدح الأخطاء التعمية على المعارك الباقية الواجبة والتي لايملك أي كان القدرة على الجزم باوان نضج ظروفها المعقدة سياسيا وميدانيا وكذلك طمس الصعوبات الفعلية الناشئة عن الحصار الشرس على البلاد فالزعم ان كل شيء طبيعي هو مكابرة في غير محلها.

في مقاومة الحصار تحتاج سورية إلى أعلى درجات اليقظة والتضامن الوطني وإلى وحدة الإرادة دفاعا عن الوطن ولا بديل عن تعديل نمط الحياة اليومية العامة والخاصة بتدابير اقتصادية ومالية طارئة تشمل الجميع على قدم المساواة وهذا ما اظهره السوريون بقوة خلال التصدي للعدوان العسكري وهو ما تحتاجه سورية راهنا في التصدي للضغوط وللحصار الاقتصادي بشراكة تشمل جميع قطاعات الشعب في التضحية والمواجهة مع الحصار الذي يستهدف النيل من وضوح الانتصار السوري على العدو الاستعماري وحليفه الكيان الصهيوني وأدواته الرجعية العربية.

نتنياهو بامتطائه العرب يحسم فوزه بالانتخابات

ابورضا صالح

المسلمون الاوفياء للقضية الفلسطينية وسائر المعارضين للصهيونية عليهم ان يتحملوا نتنياهو لعدة سنوات اخرى بعد مؤتمر وارسو. هذا هو المصير الذي رسمه لهم الحكام العرب الذين شاركوا في هذا المؤتمر .

الحقيقة هي ان نتنياهو كان النجم اللامع لمؤتمر وارسو الخائف، فرئيس حكومة كيان الاحتلال سيعود الان الى الاراضي المحتلة دون ان تعتريه اي هواجس بشان خسارته في الانتخابات القادمة .

هنالك عدة نقاط في هذا الخصوص يجب الوقوف عندها وهي :

اولا: في حين كانت قضيتي عجز نتنياهو في ضمان امن الكيان الاسرائيلي وملف الفساد المالي الذي عزز من تكهنات استدعائه الى المحكمة قد تحولتا الى كابوس بالنسبة له وانه كان يعاني من هاتين المسالتين اشد معاناة، يبدو ان مشاركته في مؤتمر وارسو كانت بمثابة الماء الذي اخمد نيران هذه التهديدات المستعرة. والان بات بامكان نتنياهو ان يقول للراي العام الاسرائيلي انه ليس فقط نجح بالجلوس على طاولة السلام مع اعدائه الالداء، بل انه نجح من خلال خلق عدو جديد تحت عنوان "ايران" ان يحرف البوصلة من العداء التاريخي لـ"اسرائيل" الى ايران فضلا عن طمأنة الداخلي الاسرائيلي بانه لم يعد هناك اي مبرر لان يقلق من هنا فما بعد بشان هذا العداء، لانهم باتوا في

الجبهة التي قام الكيان الصهيوني بتعبأتها.

ثانيا: في حين ان نتنياهو قبل هذا وبهدف الحفاظ على مكانته السياسة كان يتنصل عن الحضور الى المحكمة للرد على الاتهامات الموجهة اليه ، يبدو انه في ضوء الظروف الجديدة ليس فقط سيصر على ذلك بل ان الجهاز القضائي ايضا وكهدية للمكسب الذي حققه سيتغاضى عن ملفه الجديد بلا شك .

ثالثا : كان من المتوقع ان يتابع مؤتمر وارسو الامريكي ثلاثة اهداف رئيسية هي ترسيخ العداء لايران والتمهيد لتمرير "صفقة ترامب" وبالتالي مساعدة نتنياهو للفوز في الانتخابات المقبلة . ولكن يمكننا الجزم بان الهدف الاساس لهذا المؤتمر كان يركز على تمهيد الارضية لفوز نتنياهو وضمان هذا الفوز، لان تحقق هذا الامر سيعني حل القضيتين الاخريين آليا في غضون عدة اعوام من حكمه المتوقع .

رابعا : قام نتنياهو خلال فترة حكمه للكيان الاسرائيلي بتوسيع نطاق عمليات الاستيطان بشكل كبير، كما انه انهى مسالة تهويد الحكومة والاهم من كل ذلك انهى ملف نقل السفارة الامريكية من تل ابيب الى القدس . لقد نجح نتنياهو في غضون هذين العامين من وصول ترامب الى السلطة ان يناغم الرئيس الامريكي معه بشكل كامل لكي يلغي قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل كامل من خلال خفض عددهم من خمسة ملايين الى اربعين الف شخص، وخفض مساعدات الاونروا الى الفلسطينيين للنصف وغيرها .. هذا يعني ان العرب المشاركين في مؤتمر وارسو قبلوا يد نتنياهو من اجل هذه الاجراءات وشكروا ترامب عليها وبالتالي شدوا على يد الاثنين لاطلاقهما رصاصة الرحمة على القضية الفلسطينية .

خامسا : رغم ان ممثل عمان من خلال عقد محادثات مباشرة مع نتنياهو في مؤتمر وارسو ، اعاد تذكيرمسلمي العالم بالذكرى المريرة لزيارة رئيس وزراء الكيان الاسرائيلي الى بلاده ، وان وزير خارجية حكومة هادي اللاشرعية جلس الى جانب نتنياهو ومن خلال تقديمه لمكبر الصوت اليه كشف عن عدم شرعية حكومتي هادي ونتنياهو بشكل لا ارادي، وبانه يعقد الامل على "اسرائيل" قبل كل شيء، وان ممثلي السعودية والبحرين والامارات الذين كانوا كانوا يتوجسون خيفة من فضح علاقاتهم مع الكيان الاسرائيلي، حطموا قيود هذا التحريم التاريخي للعلاقات بين المسلمين و"اسرائيل"، من خلال جلوسهم على طاولة واحدة ووجها لوجه مع عدوهم،

لكن الحقيقة القائمة هي انه وخلال العقود السبعة السابقة كان دائما هناك حدا فاصلا بين جماعتين هما " انصار فلسطين" و " الخائنين للقضية الفلسطينية ، والفرق الوحيد بين هذا " المنطعف التاريخي" بتعبير نتنياهو مع العقود السبعة الماضية تمثل في ان صفوف المدافعين والخائنين باتت اوضح من ذي قبل على جميع الصعد، وان العرب المشاركين في مؤتمر وارسو حطوا من قدرهم الى درجة انهم اصبحوا وسيلة خسيسة وبلا قيمة من اجل الحملة الانتخابية لنتنياهو.

التاريخ سيثبت لنا مستقبلا كيف سترد "اسرائيل" الجميل لهذه الجماعة المرعوبة المفضوحة المنحطة .